المحاضرة الخامسة عشرة: الصحافة الجزائرية بعد الإستقلال

شهدت الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال في 5 جويلية **1962**تحولات جذرية، حيث انتقلت من أداة إعلامية ثورية تابعة لجبهة التحرير الوطني خلال الكفاح المسلح إلى صحافة رسمية ومُؤممة تخدم توجهات الدولة الفتية. تميزت هذه المرحلة التي استمرت حتى نهاية الثمانينيات بسيطرة الحزب الواحد ووزارة الإعلام على المشهد الإعلامي المكتوب والسمعي البصري. ومع بداية التسعينيات، وبالتحديد بعد صدور دستور فيفري **1989**الذي أرسى مبدأ التعددية الحزبية والإعلامية، دخلت الصحافة الجزائرية عهداً جديداً تمثل في ظهور الصحافة المستقلة وتعدد العناوين الإعلامية بشكل لافت. هذه التعددية فتحت الباب أمام حرية أكبر للتعبير والنقد.

1. مرحلة التوجيه الإيديولوجي (1962-1988):

شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال في العديد من الدول تحولاً جذرياً في النظرة إلى الإعلام، حيث لم يعد يُنظر إليه على أنه مجرد أداة للتسلية أو الإخبار العادي، بل كقوة مؤثرة تحتاج إلى تنظيم وتوجيه استراتيجي. في خضم هذه التطورات أصبح من الضروري وضع أطر قانونية وتنظيمية محددة لضبط المشهد الإعلامي وضمان توافقه مع الأهداف الوطنية والقيم المجتمعية، وقد ظهر الإهتمام في هذه الفترة "**بوضع سياسات الإعلام أو سياسات الإتصال في شكل مواثيق أو تشريعات مهنية، بالإعتماد على التخطيط وتحديد الأهداف المرحلية والمنطلقات النظرية، وبدأت اليونيسكو تهتم بهذا الموضوع منذ سنة 1969 ولم تكتف بمجرد الإهتمام، بل نجدها قد دعت مختلف الدول إلى ضرورة وضع سياسات اعلامية وطنية في سنة 1972، وأصدرت سلسلة من الدراسات الوثائقية عن سياسات الإعلام في دول العالم**" [1] ،ويعكس هذا الاهتمام المتزايد سواء على المستوى الوطني أو الدولي من خلال منظمات مثل اليونسكو، إدراكاً عميقاً للدور المحوري الذي يلعبه الإعلام في التنمية الشاملة، مما استدعى مقاربات منهجية لتحديد الأولويات ووضع خطط عمل واضحة لتنظيم هذا القطاع الحيوي والتحكم في مساراته بما يخدم المصالح العليا للدولة والمجتمع.

---

[1] صالح بن بوزة، السياسة الإعلامية الجزائرية (1962- 1988) مع دراسة تحليلية للأخبار الخارجية في جريدتي الشعب والمجاهد، المجلة الجزائرية للإتصال، مج 05، عد 10، ص 139 ص 140..

تعد المرحلة الانتقالية التي أعقبت استقلال الجزائر عام 1962 من أعقد الفترات التي واجهت السيادة الإعلامية الوطنية؛ حيث برز تحدٍّ وجودي تمثل في استمرار نفوذ الصحافة الاستعمارية التي استمدت مشروعية بقائها من القانون الصادر في أوت 1962، والقاضي بتمديد العمل بالتشريعات الفرنسية –إلا ما تعارض منها مع السيادة الوطنية–. وأمام هذا الاختراق الإعلامي، سارعت السلطة السياسية آنذاك، ممثلة في "جبهة التحرير الوطني" باعتبارها القوة القائدة للدولة، إلى اتخاذ تدابير استعجالية لتقويض الهيمنة الإعلامية الأجنبية؛ حيث شرعت في إرساء دعائم صحافة وطنية بديلة رغم حزمة المعوقات الهيكلية، والتي كان من أبرزها تهالك البنية التحتية للطباعة، وتفشي الأمية، وضراوة المنافسة مع العناوين الكولونيالية التي كانت تمتلك خبرة وإمكانيات تقنية متفوقة. ولحسم هذا الصراع على "الفضاء العمومي"، تُوجت هذه المجهودات بالقرار التاريخي القاضي بتأميم الصحف الاستعمارية، وهو الإجراء الذي مثل الإعلان الفعلي عن ميلاد منظومة إعلامية جزائرية خالصة، تهدف إلى صياغة وعي وطني منسجم مع مبادئ الثورة والتحرر. [2]

لقد انخرطت الجزائر غداة استقلالها في مسار حثيث لبناء منظومة إعلامية وطنية متكاملة، اتخذت من الصحافة المكتوبة ركيزةً أساسية لها، وذلك في سياق سياسة إعلامية لم تتبلور ملامحها النهائية إلا مع مطلع الثمانينيات. ومن هذا المنطلق يمكن القول إن التوجه الإعلامي الجزائري لم يكن بمعزل عن الخيارات الاستراتيجية الكبرى للدولة؛ حيث تبنت الجزائر منذ الستينيات نهجاً اقتصادياً وسياسة خارجية اتسما بالراديكالية في مناهضة التبعية ومقاومة الإرث الاستعماري بكافة أشكاله. وبناءً على ذلك تماهى الخطاب الصحفي مع التوجهات السيادية للدولة ليتحول الإعلام إلى أداة لترسيخ الاستقلال الوطني وتجسيد المواقف المبدئية للجزائر في نصرة قضايا التحرر، مما جعل من المنظومة الإعلامية آنذاك مرآة عاكسة لمشروع بناء الدولة الوطنية وفك الارتباط كلياً مع المركز الاستعماري القديم. [3]

2. الإنفتاح الإعلامي والتعددية (1989– 2000):

---

[2] ينظر: زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 121 ص 122.

[3] ينظر: صالح بن بوزة، السياسة الإعلامية الجزائرية (1962– 1988) مع دراسة تحليلية للأخبار الخارجية في جريدتي الشعب والمجاهد، ص40.

كان **دستور 1989** نقطة تحول مفصلية في المشهد السياسي والإعلامي الجزائري. لقد أرسى هذا الدستور القطيعة مع نظام الحزب الواحد وكرس مبدأ **التعددية السياسية**، مما فتح الباب أمام حريات فردية وجماعية واسعة على أساس المنهج الديمقراطي .وتجلت هذه الحريات في ضمان **حرية الرأي والتعبير**، والحق في تأسيس الأحزاب والجمعيات، وبالأخص **الصحف والمجلات** المستقلة التي ظهرت بأعداد كبيرة في تلك الفترة .ولم يكتفِ الدستور بالتنصيص على هذه المبادئ نظرياً، بل تُرجم ذلك عملياً عبر إصدار مجموعة من القوانين التنظيمية، أبرزها **قانون الإعلام رقم 90-07** الصادر في **أبريل 1990** .هذا القانون أسس لسوق إعلامية تعددية وسمح بإنشاء صحف خاصة وحزبية، مما أخرج الفضاء الصحفي من السيطرة الكلية للدولة. ورغم أن التطبيق الفعلي لهذه القوانين واجه تحديات كبيرة لاحقاً، خاصة مع الأزمة الأمنية في التسعينيات، إلا أن دستور 1989 يظل المنطلق الأساسي للتحول الديمقراطي والإعلامي في الجزائر. [4]

ويمكننا تصنيف الصحف في هذه الفترة على حسب أنواعها:

أ. صحف حزبية: ولقد استطاعت الأحزاب الكبرى أن تصدر جريدة واحدة على الأقل وكلها تقريبا أسبوعيات باللغة العربية أو الفرنسية أو اللغة الأمازيغية.

ب. صحف مستقلة: وهي في الحقيقة صحف خاصة يملكها خواص من أرباب الأموال إلى حد الآن وهي يوميات أو أسبوعيات تصدر باللغة العربية أو اللغة الفرنسية.

ج. صحف حكومية: أو تابعة للقطاع العام وهي بعض اليوميات أو الأسبوعيات، التي كانت تملكها الدولة من قبل وهي تصدر باللغة العربية والفرنسية أيضا ومن أبرزها (الشعب . المساء . الجمهورية. النصر. السلام. الخبر. المجاهد. الآفاق. لوسوار...) .[5]

شهدت الجزائر في مطلع عام 1992 منعرجاً تاريخياً حاسماً ألقى بظلاله القاتمة على المسار الديمقراطي الفتي؛ ففي أعقاب إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية، دخلت البلاد في حالة من الانسداد السياسي أدت إلى تعليق المسار الدستوري وإقرار حالة الطوارئ بموجب مرسوم رئاسي منح السلطة

---

[4] ينظر: عبد الكريم قلاتي، إشكالية الصحافة المستقلة وحرية التعبير في الجزائر، المجلة العلمية، جامعة الجزائر، عد 09، ديسمبر 2017، ص 01.

[5] زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 158.

صلاحيات استثنائية. هذا التحول الجذري قوض مباشرة المكتسبات التي كرسها قانون الإعلام لسنة 1990، حيث تراجع سقف الحريات الصحفية أمام مقتضيات الهاجس الأمني.

وقد تعمقت هذه الانتكاسة الإعلامية حين أقدمت حكومة بلعيد عبد السلام على حل "المجلس الأعلى للإعلام"، وهو الهيئة التي كانت تشكل صمام أمان لاستقلالية المهنة، مما أسقط الحصانة التنظيمية عن المؤسسات الصحفية وفتح الباب واسعاً أمام الرقابة المباشرة والمضايقات الإدارية والقضائية. وبذلك، تحولت الصحافة في هذه الفترة الحساسة من فضاء واعد للتعددية السياسية إلى قطاع يصارع وسط بيئة أمنية متشنجة، سعت من خلالها السلطة إلى تحجيم دور الإعلام ومنعه من ممارسة وظيفة الرقابة كقوة نقدية مستقلة في المجتمع[6].

3. الصحافة الجزائرية في الألفية الثالثة (التحديات التكنولوجيا والإعلام الجديد):

شهدت الصحافة الجزائرية في الألفية الثالثة تحولاً جذرياً بفعل **الثورة الرقمية** وتأثير الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. تميزت هذه المرحلة بالانتقال من هيمنة الإعلام التقليدي المكتوب والسمعي البصري الحكومي إلى ظهور فضاء إعلامي جديد أكثر تفاعلية وسرعة في نقل الخبر.

- **بروز الصحافة الإلكترونية:** تزايد عدد المواقع الإخبارية ومنصات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر) كمصادر رئيسية للمعلومات بالنسبة للجمهور والصحفيين على حد سواء.
- **التحديات الاقتصادية والمهنية:** واجهت الصحافة الورقية تحديات كبيرة تتعلق بتراجع التوزيع والمنافسة الشديدة من الإعلام الجديد، مما دفع العديد من العناوين إلى إطلاق نسخ إلكترونية.
- **التشريعات الإعلامية:** حاولت الدولة تنظيم هذا القطاع المتغير عبر قوانين إعلامية جديدة، كان أبرزها **قانون الإعلام رقم 12-05 لسنة 2012**، والذي سعى لتأطير المشهد الإعلامي المتنامي وتنظيم عمل القنوات التلفزيونية الخاصة التي بدأت بالانتشار بشكل واسع.
- **تحديات الحرية والرقابة:** رغم التوسع في قنوات التعبير، ظلت قضايا حرية الصحافة والرقابة قائمة، وتزايد الجدل حول مدى استقلالية الإعلام الجزائري في ظل التغيرات السياسية والقانونية المستمرة.

---

[6] ينظر: قندوز عبد القادر، تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، عد 19، جوان 2015، ص 138.

تتسم الصحافة الجزائرية اليوم بديناميكية كبيرة، تتطلب من الفاعلين مواكبة التطورات التكنولوجية والتكيف مع أنماط استهلاك المحتوى الجديدة للجمهور الجزائري.

ختاماً، يمكن القول إن مسار تطور **الصحافة الجزائرية** منذ الاستقلال عام 1962 يمثل رحلة معقدة ومتشابكة، عكست بصدق التحولات السياسية والاقتصادية الكبرى التي عرفتها البلاد .لقد انتقلت من أداة أيديولوجية في يد الدولة الأحادية في مرحلة التأسيس، إلى فضاء حيوي للتعبير التعددي والنقد خلال مرحلة الانفتاح الديمقراطي في التسعينيات، وصولاً إلى عصر الألفية الثالثة الذي فرضت فيه التكنولوجيا تحديات وفرصاً جديدة عبر الإعلام الرقمي. وعلى الرغم من العقبات التشريعية، الضغوط السياسية، والتحديات الاقتصادية، أثبتت الصحافة الجزائرية قدرتها على التكيف والاستمرار كفاعل رئيسي في الحياة العامة، لتظل مرآة تعكس آمال وتطلعات المجتمع الجزائري في بناء إعلام حر ومستقل يساهم في دمقرطة الحياة السياسية وإثراء النقاش العمومي.